تمهيد:

يمثل الاستثمار الشق الآخر بعد الاستهلاك والادخار، وهو الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع.

1. مفهوم الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات لإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم"؛

ويعرف على أنه "استثمار للأعوان في الأصول ويتم الاحتفاظ به لفترة زمنية على أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل"؛

كما يعرف على أنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في مرحلة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".

2. أنواع الاستثمار: يمكن التمييز بين عدة أنواع حسب المستويات التالية:

1.2. حسب المدة الزمنية:

- **استثمار قصير الأجل:** وهو الذي يكون في حدود لا تتجاوز السنة؛
- **استثمار متوسط الأجل:** ويكون لفترة بين سنتين إلى خمس سنوات على الأكثر؛
- **استثمار طويل الأجل:** وهو الاستثمار الذي يتجاوز عشر سنوات ويمكن أن يصل إلى 30 سنة.

2.2. حسب الهدف:

- **الاستثمار الاقتصادي:** ويهدف إلى الزيادة في إنتاجية السلع والخدمات وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي؛
- **الاستثمار المالي:** ويهدف إلى الاستثمار في المحافظ المالية وتحقيق الأرباح.

3.2. حسب الملكية:

- **الاستثمارات العامة:** وهي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة وتهدف منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- **الاستثمارات الخاصة:** هي استثمارات يقوم بها أفراد خواص يسعون إلى تنمية ثرواتهم وتحقيق الأرباح بدرجة هامة؛
- **الاستثمارات المشتركة:** وتجمع في ملكيتها بين القطاع العام والقطاع الخاص.

4.2. حسب التمويل:

- **الاستثمار المحلي:** يكون مصدر تمويل هذا الاستثمار من داخل حدود البلد وسواء كان قطاع عام أو خاص، الهدف منه تحقيق التنمية في مختلف المجالات؛
- **الاستثمار الأجنبي:** يكون مصدر تمويله خارج حدود البلد من طرف مستثمر أجنبي يسعى لتحقيق الأرباح ومن ثم تحويلها إلى خارج حدود البلد.

3. محددات الاستثمار: يتحدد الاستثمار بالعناصر التالية:

1.3. سعر الفائدة: وهي من العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، فارتفاع سعر الفائدة يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض، وإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار فالعلاقة عكسية.

2.3. العائد المتوقع: ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل والذي يكون في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه، ولا يمكن للمستثمر أن يتخذ قراره إلا إذا توقع أن مجموع هذه التدفقات تفوق القيمة الإجمالية للاستثمار، وهو الأساس الذي تستند عليه نظرية الكفاية الحدية لرأس المال.

3.3. الثقة وتوقعات المستثمرين: عند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين، ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم فالطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي ويتزايد في ظل الانتعاش وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تؤثر بدورها على حجم الاستثمارات.

4.3. السياسة الاقتصادية للدولة: إن للسياسة الاقتصادية دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين نحو التوسع في الاستثمار في حال تبسيط إجراءات الاستثمار، وخلق محفزات للمستثمرين، ومنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية ومنه التأثير على الاستثمار.

4. أدوات الاستثمار: تعرف أداة الاستثمار بأنها: "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره"، وأدوات الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة عديدة، نذكر منها:

1.4. أدوات الاستثمار الحقيقي: من أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

- **العقار:** ويتم الاستثمار فيها مباشرة بشراء عقار حقيقي وإما بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.
- **السلع:** هناك بعض السلع التي تتميز بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات).
- **المشروعات الاقتصادية:** وهي تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتنوعا ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات.

2.4. أدوات الاستثمار المالي: يمكن تصنيفها حسب معايير مختلفة، فهي إما أن تكون:

- **أدوات دين:** ومن أمثلتها أذونات الخزينة، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية، السندات.
- **أدوات ملكية:** مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

أما من حيث الأجل، فيمكن تصنيفها إلى:

- **قصيرة الأجل:** وتستحق خلال سنة مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع.
- **طويلة الأجل:** وتستحق في فترة أطول من سنة ومن أمثلتها الأسهم والسندات